

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لدراسات تحطيم التنمية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لدراسات تحطيم التنمية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق)

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ دينار الأول سنة ١٤٠١ (١٠ يناير سنة ١٩٨١)

أنور السادات

مشروع وكالة التنمية رقم ٦١/٢٦٣

التعديل الأول

لاتفاقية منحة مشروع

بين

الولايات المتحدة الأمريكية

وجمهورية مصر العربية

لدراسات تنظيط التنمية

بتاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠

- التعديل الأول المؤرخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ لاتفاقية المنحة المؤرخة ١٧ أغسطس ١٩٧٨ بين جمهورية مصر العربية "المنوح" والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال وكالة التنمية الدولية (الوكالة) (الأطراف) وجامعة القاهرة (الجامعة) باعتبارها جهة التنفيذ لمشروع دراسات تنظيط التنمية .

بند ١ : تم تعديل اتفاقية المنحة على النحو التالي :

(أ) حذف بند ١ + ٣ بكتامله وإحلال بند ٣ - ١ التالي محله :
بند ٣ - ١ المنحة .

لمساعدة المنوح له لمواجهة تكاليف تنفيذ المشروع ، فإن الوكالة طبقاً لقانون المساعدة الأجنبية العدل لعام ١٩٩١ موافق على منح المنوح له في ظل أحكام هذه الاتفاقية مبالغًا لا يزيد عن خمسة عشر مليونا وثمانمائة ألف دولار أمريكي (١٥,٨٠٠,٠٠٠ دولار) و مليونان وثلاثمائة ألف جنيه مصرى (٣٠٠,٠٢٠) "منحة" ومن إجمالي الدولارات الأمريكية المتاحة طبقاً لهذه الاتفاقية وكذلك الجنيهات المصرية المشار إليها أعلاه قد يتم تحويل مبلغ لا يزيد عن ستة ملايين دولار أمريكي إلى جنيهات مصرية وذلك لمساعدة في تمويل تكاليف العملة المحلية للمشروع .

ويمكن أن تستخدم المنحة في تمويل تكاليف العملة الأجنبية كما هو محدد في بند ٦ - ١ ، وتكليف العملة المحلية كما هي محددة في بند ٦ - ٢ للسلع والخدمات الازمة للمشروع ، فيما عدا ما لم يوافق الأطراف على غير ذلك كتابة فإن تكاليف العملة المحلية المملوكة من المنحة سوف لا تزيد عن قيمة الجزء بالجنيهات المصرية من المنحة وكذلك مبلغ الجنينيات المصرية التي يتم الحصول عليها بالتحويل من الدولارات الأمريكية كما هو مصرح به في الفترة السابقة .

(ب) حذف بند ٣ - ٢ (ب) كلياً وإحلال بند ٣ - ٢ (ب) التالي محله :

(ب) يقدم المنوح له أيهما مالا يقل عن ثمانية ملايين وخمسمائة ألف جنيه مصرى (٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه) شامله التكاليف الناشئة على أساس نوعية وذلك لتفطير تكاليف المشروع طوال فترة حياته .

(ج) حذف بند ٦ - ٢ كلياً وإحلال بند ٦ - ٢ التالي محله :

بند ٦ - ٢ تكاليف العملة المحلية يستخدم السحب طبقاً للبند ٧ - ٢ للنقد المحلي الذي تملكه حكومة الولايات المتحدة أساساً تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع والتي يكون مصدرها مصر ، وفيما عدا ما قد توافق عليه الوكالة كنابة ، يكون أصلها في الدول المدرجة في الدليل رقم ٩٣٥ من لائحة الوكالة السارية المفعول في وقت إصدار أوامر الشراء أو العقود السارية لتلك السلع أو الخدمات ، تستخدم المسحوبات طبقاً للبند ٧ - ٢ للنقد المحلي الذي يتم الحصول عليه بالتحويل من دولارات الولايات المتحدة كما هو مصرح به في بند ٦ - ٢ بأكملها في تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع ، والتي يكون مصدرها في مصر – وباستثناء ما قد توافق عليه الوكالة كنابة – يكون أصلها في مصر ، وكل من شكل السحب يشار إليها بـ "تكاليف العملة المحلية" .

(د) حذف بند ٧ - ٢ (ب) كلياً وإحلال بند ٧ - ٢ (ب) التالي محله :

(ب) يمكن الحصول على العملة المحلية الازمة لهذه المسحوبات من النقد المحلي الذي تملكه حكومة الولايات المتحدة أو بواسطة حيازة الوكالة لها بشراءها بدولارات الولايات المتحدة .

ودollar الولايات المتحدة المعادل للنقد المحلي المتاح وفقاً للطريقة الثانية هو مبلغ دولارات الولايات المتحدة الذي تطلبها الوكالة للحصول على النقد المحلي .

(ه) إعادة تسمية بند ٧ - ٣ بند ٧ - ٤

(و) إضافة بند ٧ - ٣ كالتالي :

بند ٧ - ٣ سعر الصرف :

فيما عدا ما هو من صوص عليه يشكل محمد طبقاً للبند ٧ - ٢ ، فإن الأرصدة المقدمة من المنشأة التي تدخل إلى مصر بواسطة الوكالة أو أي وكالة عامة أو خاصة لأغراض تنفيذ الوكالة لالتزاماتها هنا لا بد أن يتأكد المنوح من أنه قد تم عمل الترتيبات اللازمة لتحويل هذه الأرصدة إلى عملة جمهورية مصر العربية وفقاً لأعلى سعر صرف سائد وعلن تبادل النقد الأجنبي من جانب السلطات المعنية في جمهورية مصر العربية .

(ز) وصف المشروع الإضافي المرفق باللاحق (١) لهذا التعديل الأول يكون جزءاً من هذه الاتفاقية .

ص - حذف ملخص الميزانية التوضيحية للمشروع في الملحق (١) بأكمالها وإحلال ملخص الميزانية التوضيحية المرفق بهذه الاتفاقية كمروق (١) لللاحق (١) لهذا التعديل الأول .
بند ٢ : يدخل التعديل الأول حيز التنفيذ عند التوقيع عليه من جانب ممثل جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .

بند ٣ : فيما عدا ما قد تم تعديله أو تغييره بالتحديد هنا . فإن اتفاقية المنشأة تظل سارية المفعول والتأثير وفقاً لجميع بنودها .

واشهاداً بذلك فإن جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل منهما من خلال ممثليه المفوضين بذلك قد وقعا هذه الاتفاقية باسمائهما وإنها سلمت منذ اليوم والسنة السابق كتابتها .

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

بواسطة :

الاسم : الفريد أثerton

الاسم : عبد الرزاق عبد المجيد

الوظيفة : السفير الأمريكي

الوظيفة : نائب رئيس الوزراء للشئون المالية

والاقتصادية ووزير التخطيط والمالية

والاقتصاد

الجهة المنفذة

إعترافاً من الجهة المنفذة بعامها بالاتفاقية ، فقد وقع ممثلها باسمه .

جامعة القاهرة

بواسطة :

الاسم : حسن حمدى

اللقب : مدير جامعة القاهرة

وصف تكميل للمشروع

بإتمام المرحلة الأولى للمشروع وعلى أساس تقييم تلك المرحلة ، وافق الأطراف على الإضافات التالية لوصف المشروع باعتبارها ضرورية لوصف العناصر الأساسية لتنفيذ المشروع خلال المرحلة الثانية ، ولن تفسر أي من هذه الإضافات كتعديل لوصف المشروع كما تم تنفيذه في المرحلة الأولى أو كؤثر على أي من ملامح وصف المشروع كانت موجودة قبل تنفيذه في المرحلة الأولى للاتفاقية المطبقة على تنفيذ المشروع ككل .

المرحلة الثانية لتنفيذ المشروع :

أسس المشروع بفضل رعاية مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي خلال المرحلة الأولى له وحدة مستقلة داخل جامعة القاهرة لدفع الجهود لتقوية وتنفيذ وتحميم القدرات المصرية لتجويتها لحل مشاكل التنمية في مصر ، وتقوم أيضاً بدعم التطور التكنولوجي من خلال تطبيق أسلوب البحث والتخطيط التكنولوجي .

خلال المرحلة الثانية للمشروع يتعاون معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا المشارك الذي يؤدي خدماته طبقاً للعقد بمأمور مع الوكالة وبمساعدة مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي لتوفير مستشار للخدمات الاستشارية للمسائل الفنية والإدارية لوضع الإجراءات المنشأة في هذا المشروع ، وهذا يساعد بالدوره المركز ليصبح مركز دائم لتعبئة الدعم العلمي لجهود تخطيط الوزارة ولتدريب مخططين مستقبلاً .

ستتطلب المرحلة الثانية عمل إنشائي لتطوير الم هيئات الوظيفية والإجراءات الإدارية ونظم التشغيل ، ولتحقيق ذلك توضع خطة عمل وتنفذ من جانب معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي خلال ستة شهور من بدء المرحلة الثانية للمشروع .

تفاصيل النشاط :

تم اختيار مجموعة من المشروعات (لاتزيد عن عدد ١٥ مشروع) لتنفيذها خلال المرحلة الثانية للمشروع برعاية مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، على أن توافق اللجنة التنفيذية في جامعة القاهرة على هذه المشروعات على أساس المناقشات مع وزارات معينة محددة وكليات أكاديمية ملائمة في مصر . وللجنة تنسيق البرامج في مركز أبحاث التنمية وبنشلي وكالة التنمية الدولية الأمريكية ، ولابد أن تؤكد هذه المناقشات أن المشروعات تتفق مع أهداف البحث لكل مؤسسة .

١ - مبادرات جذرية في البحث :

أوصى فريق التقييم الذي قام بمراجعة إنجاز المرحلة الأولى من المشروع ببذل جهود متزايدة في تشغيل أفراد إضافيين من جامعة القاهرة لتقوية عملية الإنشاء ، ولتحقيق هذه التوصيات وضع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالاشتراك مع مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي المبادرات التالية .

- تنفيذ سلسلة من مشروعات البحث الفصيرة الأجل تتراوح مدتها بين ٣ إلى ٦ شهور مما تطلبه لذلك التي تمت خلال المرحلة الأولى للمشروع والتأكد على زيادة القدرات الحالية بجامعة القاهرة بحيث تؤدي إلى تطوير العقود الطويلة بينها وبين الوزارات .

- تقديم الدعم لأبحاث المعيدين في الكليات ، وفي هذا الصدد يقدم هؤلاء المعيدين عرض لنقاط بحث الدكتوراه المجلس الكلية ، ويتم اختيار عدد قليل من تلك العروض والموافقة عليه ، وفي العادة يحضر المرشحون الذين يتم اختيارهم دورة لمدة ٦ شهور في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كأعضاء في المركز لعمل دراسة هندسية على مستوى حال أو لتابعة برنامج على أساس فردى من خلال إدارة علمية ذات صلة بموضوع البحث لدى الباحث أو الباحثة كما ستتاح لهم الخدمات الاستشارية والمعملية من أعضاء الكلية وخدمات الحاسوب الإلكتروني وسيتم الاستفادة بما يتبقى من وقت في جامعة القاهرة .

— تقديم حافز مالي لأبحاث الخريجين التي تتناول المجالات ذات الصلة بأهداف التنمية لحكومة مصر ، على أن يكون أسلوب القيام بالبحث هو تقديم مقترنات للراجحة ثم بواسطه لجنة من كل من جامعة القاهرة ومعهد ماساتشوستش للتكنولوجيا ، ثم اختيار اللجنة وتقديم العون اللازم لعدد محدود من الخريجين وكذلك الدعم المالي لإدارة الكلية .

٣ — قواعد جديدة لا "نشطة التعليمية :

استجابة لتوصية فريق التقييم لتقديم مزيد من التدريب الرسمي لتوسيع الأساس للأفراد العاملين ستوضع القواعد الجديدة التالية :

— التعهد بتنفيذ منهج التنمية بجامعة القاهرة في عدد من الإدارات التي يتم اختيارها ومع كل من معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا ومشتركين من كليات جامعة القاهرة .

— تقوم جامعة القاهرة وأعضاء من معهد ماساتشوستش بتطوير مجموعات مناهج قصيرة وتقديمها للوزارة وأفراد جامعة القاهرة وذلك في مجالات للتخطيط على مستوى القطاع ، ووضع نماذج للحاسب الآلي ، وتحليل تكلفة المتفق .

— وضع أسلوب لتشجيع مشاركة أفراد من الوزارة في برامج التخرج بجامعة القاهرة المائلة لبرامج العمل المتوسط في كثير من جامعات الولايات المتحدة ، من ضمنه زيارة لمدة شهر لمعهد ماساتشوستش لمناقشة موضوعات البحث الأساسية مع أعضاء الكليات المناسبة والتعرف على تمهيلات عملية وأهمية تمهيلات حاسب الآلي .

— وضع برنامج للعلاقات المتداخلة داخل الوزارات لاستخدام أوقات إجازة الصيف المتاحة لأعضاء جامعة القاهرة ، وسوف يتبع لهم هذا البرنامج فرصة التعرف على كيفية تبادل العمل داخل الوزارات وزيادة العمل المتتبادل بين أفراد الوزارة وأفراد كليات جامعة القاهرة ما يؤدي إلى النفع المتتبادل للعلاقات الطويلة الأجل .

— تقديم أدوات تعليمية للإدارات العلمية في جامعة القاهرة لدعم البحث والعمل البحثي وكذلك لمركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي لتطوير الحاسوب الآلي والمكتبة وغيرها من تمهيلات البحث الأخرى .

هذه الحوافز سواء في مجال البحث أو التعليم من شأنها تقديم حافز هام لإقناع أفراد جامعة القاهرة والوزارة بالبقاء في مصر بدلاً منمواصلة البحث عن فرص أخرى متاحة لهم في أماكن أخرى في الشرق الأوسط والخارج .

٣ - نتائج محددة متوقعة :

فيما يلي ملخص نتائج محددة متوقعة للنافع الظاهر وغير الظاهر التي يمكن توقع الحصول عليها نتيجة لجهد المخطط له في المرحلة الثانية :

- كل مشروع تنمية معين يتم بمشاركة مصر بين سبعة مفاوض عما يلى مباشرة وغير مباشرة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعب مصر ، كل مشروع عند بدئه سيشمل على خطة تقييم لبيان كيفية تقرير هذه المفاسد .

- بحصول واضعى للقرارات وتحلى البرنامج داخل وزارات ووكالات معينة في الحكومة المصرية على مهارة وخبرة متطورة في طرق تقييم المشروعات .

- يستفيد مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي من تجربة إدارة برنامج البحث وسيصبح الوسيط الدائم للتنسيق بين الأنشطة الحكومية والعلمية .

٤ - الخطة التنظيمية والإدارية :

العناصر التنظيمية الأساسية لهذا البرنامج هي البرنامج التكنولوجي المطبق في معهد ماكاثوشونش ومكتب رئيس جامعة القاهرة ، ويتولى المكتب المؤقت الذي أقام في جامعة القاهرة والإدارة الحالية لأنشطة البرنامج في مصر ، وقد تم إنشاء لجنة سياسة البرنامج ومعهداً ماكاثوشونش والمجلس التنفيذية في جامعة القاهرة بالمسؤولية وذلك بالاشتراك مع ممثلي من الوزارات العاملة في تطوير مناطق المشروعات الجديدة والإشراف على تقديم الجهد الحالية وكل من الموظف الإداري المصري وموظفي معهد ماكاثوشونش المقيم في المكتب الدائم مسئولين عن العمل اليومي للمكتب .

والمتوقع أن يتم تعديل الهيكل التنظيمي للبرنامج خلال المرحلة الثانية للاستفادة من التقدم الذي أحرزته القرارات الإدارية في مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي خلال المرحلة الأولى ولن تقتصر إعادة التنظيم على خط سير الهيكل الحالى ولكنها تشمل تغليم قيادة تشغيل مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي في إدارة الأنشطة داخل البرنامج وتحقيق مزيد من الاستقرار على الأجل الطويل . وتستمر إدارة البرنامج في معهد ماكاثوشونش باستخدام البرنامج التكنولوجي المتبع وتحت إدارة المعهد . وتقوم لجان مناسبة في معهد ماكاثوشونش في بعض أنشطة البرنامج لاستمرار نوعية الإدارة الأكاديمية ليس فقط في الإشراف على أبحاثه لكن أيضاً في اختيار الموضوعات الأساسية للبحث .

وسيستمر عمل البرنامج في جامعة القاهرة في ظل رعاية مركز دراسات التنمية والتخطيط التكنولوجي . وتبقى الجهة التنفيذية لجامعة القاهرة مسؤولة عن عمل البرنامج ويستمر التنسيق

القومي بين مختلف الأنشطة ومركز دراسات التنمية والتخطيط التكنولوجي من خلال الجان التي تم تأسيسها.

تم خلال المرحلة الأولى توقيع اتفاقيات تأسيسية وإدارية بين معهد ماساتشوستش وجامعة القاهرة وسيتم تعديل هذه الاتفاقيات حسب الحاجة لتوفير أسس لتنظيم البرنامج في هذه المرحلة.

ميزانية المرحلة الأولى (بالألف دولار)

مرحلة أولى	السنة الثانية	السنة الأولى
جنيه مصرى	دولار	جنيه دولار
١٩	٣٥٢	١٩ ٣٥٢
٥٤٦	٩٧٢	٥٤٦ ٩٧٢
١٦٤	١٠٠	١٤٤ ١٠٠
٣٠	٥٠	٢٠ ٢٠
٦	٩٨	٦ ٩٨
٧	٤	٧ ٤
٣٠	١٥٦	٣٠ ١٥٦
٢٨٠	١٠٢	٢٨٠ ١٠٢
٢٥	-	٢٥ -
١٠	٢٥	- -
١١١٧	١٨٥٩	١٠٧٧ ١٨٠٤
١٢٢٩	٢٠٤٥	١٠٧٧ ١٨٠٤
١٢٥٠	-	١٢٥٠ -
٢٢٧٩	٢٠٤٥	٢٣٢٧ ١٨٠٤

إجمالي تكاليف المرحلة الأولى : ٣,٨٤٩ دولار ٤,٨٠٦٦ جنيه مصرى .

الميزانية التقديرية للمرحلة الثانية

(بالملايين دولار)

الادارة :

البحث :

٣ - براج تعلیمیہ :

- | | |
|--|-----------|
| (أ) منحة التنمية بجامعة الزاده | ١٦٥,٥٠٠ |
| (ب) مناهج تصميرة بمركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي | ٢٢٨,٤٠٠ |
| (ج) دعم طلبة السنة النهائية | ٧٦٤,٩٠٠ |
| (د) بحث نظم الدعم بجامعة القاهرة | ٧١٢,٠٠ |
| إجمالي الدولارات الأمريكية | ٧,٤٦٧,٩٠٠ |

ميزانية تقديرية للمرحلة الثانية

(بالألف جنيه مصرى)

تقدير للمرة التي تنتهى في ١٩٨٣/١١/٣٠

١ - الإدارة :

(أ) مكتب مدير جامعة القاهرة	٦٤,٦٠٠
(ب) مكتب مؤقت	٢٤٣,٩٠٠
(ج) مركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي	١٨٥,٩٠٠
(د) مؤتمرات	٢٢,٢٠٠
(هـ) سفر لأغراض إدارية	٤٩,٢٠٠

٢ - البحث :

(أ) مشروعات بحث (طويلة الأجل) بين جامعة القاهرة ومعهد ماشتوتشن للتكنولوجيا	١٤٨٤,٤٠٠
(ب) مشروعات بحث (قصيرة الأجل) بين جامعة القاهرة ومعهد ماشتوتشن للتكنولوجيا	٣٥٤,٧٠٠
(ج) دعم أبحاث المعيدين بكليات جامعة القاهرة	١٧٦,٣٠٠

٣ - برامج تعليمية :

(أ) منهج تنمية الجامعة بالقاهرة	٩١,٥٠٠
(ب) منها هجق قصيرة بمركز أبحاث التنمية والتخطيط التكنولوجي	١٠٧,٣٠٠
(ج) دعم لطلبة السنة النهائية	٣٥٠,٤٠٠
(د) علاقات داخلية بين وزارات حكومة جمهورية مصر	٦٨,٨٠٠

إجمالي الجنيهات المصرية من منحة الوكالة (بالجنيه المصري) ... ٣,١٧٢,٤٠٠
مشاركة حكومة مصر (بالجنيه المصري) ... ٤,٢٨٠,٠٠

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/١/١٠ بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لدراسات تنفيذ التنمية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ ؟

وعلی تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ ؟

قرر :

مادة وحيدة :

يلنشر في الجريدة الرسمية التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لدراسات تنفيذ التنمية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٩/٢٨

د . بطرس بطرس غالى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمحاصن في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة والقوانين المعدلة له ؟

وعلى موافقة الجنة المالية بوزارة المالية ؟